



مصرف لبنان  
BANQUE DU LIBAN

## تعميم وسيط رقم ٤٢٢

للمصارف وللمؤسسات المالية

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٢٢٥٦ تاريخ ٢٠١٦/٥/٤ المتعلق بتعديل القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠ المتعلق بتصنيف مخاطر الديون المرفق بالتعميم الاساسي رقم ٥٨.

بيروت ، في ٤ ايار ٢٠١٦

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه



مصرف لبنان  
BANQUE DU LIBAN

## قرار وسيط رقم ١٢٢٥٦

تعديل القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠  
المتعلق بتصنيف مخاطر الديون.

إن حاكم مصرف لبنان،  
بناءً على قانون النقد والتسليف سيما المادة ١٧٤ منه،  
وبناءً على القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠ وتعديلاته المتعلقة بتصنيف  
مخاطر الديون،  
وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٦،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى: يلغى نص المادة الاولى من القرار الاساسي رقم ٧١٥٩

تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠ ويستبدل بالنص التالي:

« لغاية تطبيق هذا القرار يقصد بالعبارات التالية ما يلي:

١- "قروض التجزئة": تشمل:

- القروض الاستهلاكية كافة (بما فيها قروض السيارات وقروض

الطلاب وقروض التعليم والقروض الاستهلاكية الأخرى).

- خطوط الائتمان المتجددة Revolving Credits (بما فيها بطاقات

الائتمان والقروض الممنوحة لأهداف استهلاكية أو شخصية بحتة وغير

مرتبطة بأهداف مهنية أو تجارية).

- القروض السكنية.

٢- "القروض والتسهيلات الأخرى": جميع أنواع القروض والتسهيلات غير

"قروض التجزئة" (منها قروض الشركات (Corporate)، قروض

الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم (SME)، (...).

..../

المادة الثانية: يلغى نص المادة الثانية من القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠ ويستبدل بالنص التالي:  
«يطلب من المصارف والمؤسسات المالية اعتماد نظامين لتصنيف مخاطر الديون:

النظام الأول: تصنيف مخاطر الديون لأغراض رقابية  
(Supervisory Classification): يهدف إلى التمييز بين الديون المنتجة والديون غير المنتجة، وذلك وفقاً للملحق رقم (١) "تصنيف مخاطر قروض التجزئة" وللملحق رقم (٢) "تصنيف مخاطر القروض والتسهيلات الأخرى" المرفقين بهذا القرار.

النظام الثاني: التصنيف الخاص بكل مصرف أو مؤسسة مالية  
(Loan Grading System): يهدف إلى المساعدة على إدارة مخاطر الائتمان في المصرف أو المؤسسة المالية خصوصاً لناحية تحديد مخاطر محفظة القروض والتسليفات، ويتناسب مع حجم ودرجة تعقّد العمليات في المصرف أو المؤسسة المالية بحيث يتم تقييم القروض والتسليفات الممنوحة وفقاً لعشر درجات، على الأقل، كما هو وارد في الملحق رقم (٣) المرفق بهذا القرار والتي توزع على الشكل التالي:

- سبع درجات تصنيف للديون المنتجة (Performing loans).
- ثلاث درجات تصنيف للديون غير المنتجة (Non-performing loans).

المادة الثالثة: يلغى نص المقطع "ثالثاً" من المادة الثالثة من القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠ ويستبدل بالنص التالي:

«ثالثاً: تحديد ملفات الديون التي تخضع لإحدى المنهجين التاليين:

- ١- منهجية التصنيف (Credit rating): تطبق هذه المنهجية على ملفات الديون التجارية (Commercial Loans) التي تواجه مخاطر ذات خصائص مختلفة (Different risk characteristics)، بحيث يتم تقييم كل عميل على حدة بناءً على عناصر كمية ونوعية.
- ٢- منهجية النقاط (Credit scoring): تطبق هذه المنهجية على قروض التجزئة التي تتمتع بمخاطر ذات خصائص مشتركة (Similar risk characteristics) بحيث يتم تقييم العميل بعد مقارنته مع مجموعة العملاء ذات الخصائص المشابهة (Peer group) وتعتمد هذه المنهجية بشكل أساسي على المعلومات التاريخية المتوفرة (Historical data) وعلى تقنيات كمية (Quantitative techniques).

..//

المادة الرابعة: يلغى نص المادة الرابعة من القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠ ويستبدل بالنص التالي:  
«تعتمد، لأهداف رقابية، المواءمة بين نظام التصنيف الخاص ونظام التصنيف لأغراض رقابية وفقاً لما وارد في الملحق رقم (٤) المرفق بهذا القرار.»

المادة الخامسة: يلغى نص المادة الخامسة من القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠.

المادة السادسة: يعدل ترقيم "المادة السادسة" من القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠ بحيث تصبح "المادة الخامسة".

المادة السابعة: تضاف الى القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠ "المادة السادسة" التالي نصها:  
«المادة السادسة: تتعرض المصارف والمؤسسات المالية المخالفة لأحكام هذا القرار للعقوبات الإدارية المنصوص عليها في المادة ٢٠٨ من قانون النقد والتسليف.»

المادة الثامنة: يلغى نص كل من الملاحق (١) و(٢) و(٣) المرفقة بالقرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠ ويستبدل بالنص الجديد المرفق بهذا القرار.

المادة التاسعة: تمنح المصارف والمؤسسات المالية مهلة حددها الاقصى ستة اشهر من تاريخ صدور هذا القرار لتطبيق أحكامه.

المادة العاشرة: يُعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الحادية عشر: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت ، في ٤ ايار ٢٠١٦

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه

ملحق رقم ١

تصنيف مخاطر قروض التجزئة لأغراض رقابية (Supervisory Classification)

تصنيف القرض	عدد أيام التأخر في السداد
عادي	لغاية ٣٠ يوماً
للمتابعة	٦٠-٣١ يوماً
للمتابعة والتسوية	٩٠ - ٦١ يوماً
دون العادي	١٨٠-٩١ يوماً
مشكوك بتحصيله أو رديء وفقاً للحالة	أكثر من ١٨١ يوماً

ملاحظة: يتم التقيد بمتطلبات القرار الاساسي رقم ٧٧٧٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢١ لجهة المؤونات المطلوب تكوينها مقابل كل نوع من قروض التجزئة.

ملحق رقم ٢

تصنيف مخاطر الديون الأخرى (غير ديون التجزئة) لأغراض رقابية (Supervisory Classification)

التصنيف	مواصفات العميل والدين العائد له	المعالجات المطلوبة
عادي	<p>قدرة مرتفعة على الإيفاء بالالتزامات (بغض النظر عن الضمانات المأخوذة). يصنّف الدين عادياً في حال توفر الشروط المبيّنة أدناه:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• اكتمال الملف الائتماني سيما لجهة توفر مستندات ثبوتية عن نشاط العميل وتحديد واضح ودقيق لهدف التسهيلات ومصادر التسديد (حتى لو كانت التسهيلات ممنوحة لقاء ضمانات نقدية).</li> <li>• مدة منح الدين وحجمه متناسبان مع التدفقات النقدية للتسديد.</li> <li>• توفر بيانات مالية حديثة تشير إلى ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> <li>○ وجود تدفقات نقدية حقيقية تفوق الالتزامات المترتبة عند استحقاقها (أصل و/أو فائدة).</li> <li>○ ملاءة وسيولة جيّدة.</li> <li>○ استقرار أو نمو إيجابي في حجم الأعمال والربحية.</li> </ul> </li> <li>• وجود حركة نشطة في حساب العميل وفي استعمال التسهيلات الممنوحة وفقاً لهدف التسهيلات.</li> <li>• لا يوجد تأخير في تسديد الأقساط المستحقة إن لجهة أصل الدين و/أو الفوائد إلا بحالات استثنائية معجلة ولفترة لا تزيد عن ٣٠ يوماً.</li> <li>• لا يوجد تجاوز على سقف التسهيلات الموافق عليه إلا في حالات استثنائية معجلة ولفترة لا تزيد عن ٣٠ يوماً، على ألا يفوق هذا التجاوز نسبة ١٠% من التسهيلات.</li> <li>• عدم وجود أي مخالفات للقوانين والأنظمة والتعليمات التي ترعى التسهيلات وشروط منحها.</li> </ul>	-
للمتابعة	<p>قدرة مقبولة على الإيفاء بالالتزامات (أصل و/أو فائدة). يصنّف الدين للمتابعة في حال توفر المؤشرات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• عدم اكتمال الملف الائتماني للعميل سيما لجهة عدم توفر مستندات ثبوتية عن نشاط المدين، أو عدم تحديد غاية السلفة أو مصادر التسديد بوضوح، أو عدم تجديد الملف لفترة تزيد عن سنة</li> <li>• توفر بيانات مالية يعود آخرها لفترة تزيد عن سنتين</li> <li>• تباطؤ في نشاط العميل و تراجع في مؤشراته المالية وتباطؤ في حركة الحساب الجاري</li> <li>• حصول تأخير في تسديد الأقساط المستحقة إن لجهة أصل الدين و/أو الفوائد بين ٣١ و ٦٠ يوماً.</li> <li>• حصول تجاوز على سقف التسهيلات الموافق عليه ولفترة زمنية تتراوح بين ٣١ و ٦٠ يوماً أو حجم التجاوز يزيد عن ١٠% من التسهيلات الممنوحة.</li> <li>• وجود مخالفات للقوانين والأنظمة التي ترعى التسهيلات وشروط منحها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إستكمال النواقص في الملف الائتماني والاستحصال على بيانات مالية حديثة.</li> <li>• إزالة المخالفات والتجاوزات</li> </ul>

التصنيف	مواصفات العميل والدين العائد له	المعالجات المطلوبة
للمتابعة والتسوية	<p>يظهر وضع العميل المالي تراجعاً مما قد ينعكس سلباً على قدرته المستقبلية على الإيفاء بالتزاماته (إن لجهة أصل الدين و/أو الفوائد) في حال عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة. يصنّف الدين للمتابعة والتسوية في حال توفر المؤشرات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• عدم وجود بيانات مالية أو عدم القدرة على تحديث البيانات المالية وآخرها يعود لأكثر من ثلاث سنوات.</li> <li>• اعتماد العميل بشكل رئيسي على الاستدانة (Highly Leveraged) والبيانات المالية المتوفرة تشير إلى حصول تراجع هام في نشاط العميل و/أو في المؤشرات المالية بما في ذلك التدفقات النقدية والسيولة والملاءة والربحية مما ينعكس سلباً على قدرة المدين على السداد.</li> <li>• تراجع في مؤشرات القطاع حيث نشاط العميل أو في أوضاع السوق أو الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وانعكاسها سلباً على قدرة العميل على السداد.</li> <li>• تكبّد العميل خسائر متراكمة أدت إلى تآكل رأسمال الشركة.</li> <li>• حصول تأخير في تسديد الأقساط المستحقة إن لجهة أصل الدين و/أو الفوائد لفترة تتراوح بين ٦٠ و ٩٠ يوماً.</li> <li>• ظهور مؤشرات صعوبة في حركة الحساب الجاري (Hard Core) خلال فترة دورة التحويل إلى النقد (Cash Conversion Cycle).</li> <li>• حصول تجاوز على سقف التسهيلات الموافق عليه ولفترة تتراوح بين ٦٠ و ٩٠ يوماً.</li> <li>• حصول إعادة هيكلة للدين.</li> <li>• ضعف أو خلل في إدارة الشركة إذا كان العميل شخصاً معنوياً أو ظهور خلافات أساسية بين الشركاء مما قد يؤدي إلى احتمال عدم السداد.</li> <li>• تعرّض العميل إلى دعاوى قضائية قد ينتج عنها خسائر تؤثر على سلامة وضعه المالي وقدرته على السداد.</li> <li>• وجود تسهيلات ائتمانية غير منتجة للعميل في "مؤسسات" أخرى</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التوافق مع العميل على وضع خطة لمعالجة الثغرات المطلوبة</li> <li>• إعادة تقييم الخطّة الموضوعية ووضع العميل فصلياً وتعديل تصنيف العميل حيث ينطبق</li> </ul>

التصنيف	مواصفات العمل والدين العائد له	المعالجات المطلوبة
دون العادي	<p>يعاني العميل من ضعف واضح في القدرة على السداد. إنَّ القدرة على السداد تتركز على تحسن ملحوظ في وضعه المالي أو على اللجوء إلى تسهيل الضمانات المتوفرة. يصنّف الدين دون العادي في حال توافر المؤشرات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تراجع كبير في التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية بحيث تصبح غير كافية لتسديد الإلتزامات.</li> <li>• حصول تأخير في تسديد الأقساط المستحقة إن لجهة أصل الدين و/أو الفوائد لفترة تتراوح بين ٩١ و ١٨٠ يوماً.</li> <li>• ظهور مؤشرات صعوبة في حركة الحساب الجاري ( Hard Core) خلال فترة دورة التحويل إلى النقد ( Cash Conversion Cycle) وعدم تحويل رصيد الحساب غير المسدد إلى قرض لأجل يتوافق مع التدفقات النقدية للعميل خلال فترة تتراوح بين ٩١ و ١٨٠ يوماً.</li> <li>• تجاوز على سقف التسهيلات لفترة تمتد بين ٩١ و ١٨٠ يوماً.</li> <li>• عدم الإلتزام بتسديد أقساط معاد جدولتها لفترة تتراوح بين ٦٠ و ٩٠ يوماً.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اعتبار الفوائد والعمولات بمثابة فوائد وعمولات غير محققة واعتبار فوائد التأخير على السندات التي لم يتم تسديدها لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً بمثابة فوائد غير محققة.</li> <li>• إعداد خطة لتخفيض مديونية العميل تدريجياً والإمتناع عن منح العميل أي تسهيلات إضافية للحد من إمكانية تكبد المصرف/المؤسسة المالية الخسائر.</li> <li>• إعادة تقييم الوضع فصلياً وملاحقة مدى الإلتزام بالخطة الموضوعية.</li> <li>• إجراء تخمين حديث للضمانات للتأكد من أن قيمتها السوقية ما زالت كافية.</li> </ul>
مشكوك بتحصيله	<p>احتمال عدم تحصيل جزء من الدين حتى بعد تصفية الضمانات. يصنّف الدين مشكوكاً بتحصيله في حال توافر المؤشرات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• حصول تأخير في تسديد الأقساط المستحقة إن لجهة أصل الدين و/أو الفوائد لفترة تزيد عن ١٨٠ يوماً</li> <li>• ظهور مؤشرات صعوبة في حركة الحساب الجاري ( Hard Core) خلال فترة دورة التحويل إلى النقد ( Cash Conversion Cycle) وعدم تحويل رصيد الحساب غير المسدد إلى قرض لأجل يتوافق مع التدفقات النقدية للعميل خلال فترة تزيد عن ١٨٠ يوماً.</li> <li>• تجاوز في سقف التسهيلات لفترة تزيد عن ١٨٠ يوماً.</li> <li>• عدم تسديد أقساط معاد جدولتها لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تكوين مؤونة جزئية للدين إستناداً الى المعايير الدولية للتقارير المالية حول إختبارات التذني (Impairment Test) واعتبار الفوائد والعمولات بمثابة فوائد وعمولات غير محققة.</li> </ul>
رديء	انعدام امكانية تحصيل أي مبلغ من قيمة الدين	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تكوين مؤونة بكامل قيمة الدين واعتبار الفوائد والعمولات بمثابة فوائد وعمولات غير محققة.</li> <li>• توقيف احتساب الفوائد والعمولات بالنسبة للدين الذي شهر افلاس صاحبه.</li> </ul>



ملحق رقم ٣:

التصنيف الخاص بالمصرف/المؤسسة المالية ( Loan Grading System )

التعريف	درجات التصنيف
يتعرض المصرف/المؤسسة المالية إلى أقل نسبة مخاطر إئتمان ( Virtually no risk ). غاية الدين إنتاجية اقتصادية. قدرة العميل واستعداده على الإيفاء بالتزاماته في استحقاقها شبه أكيدة ومن غير المتوقع أن تتأثر بالتغيرات في الأوضاع الاقتصادية أو في وضع القطاع المعني.	ممتاز (Excellent)
نوعية الدين جيدة جداً لكن يتعرض من خلاله المصرف/المؤسسة المالية إلى مخاطر أعلى من الدين المصنف في الفئة الأولى نتيجة عوامل تتمثل على سبيل المثال لا الحصر بوجود هامش مخاطرة أعلى للعميل (Higher Risk Appetite). إن مخاطر الدين تكون منخفضة (Low risk) وتكون قدرة العميل على السداد مرتفعة ومن غير المتوقع أن تتأثر بأي تطورات منطوية.	قوي (Strong)
تكون مخاطر الدين معتدلة (Moderate Risk) مع احتمال التأثر مستقبلاً، ولو بشكل ضعيف، بتطورات الأوضاع الاقتصادية أو في وضع القطاع المعني.	جيد (Good)
قدرة المدين على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها لا تزال مقبولة غير أن هامش الحماية المتوفر لدى المصرف/المؤسسة المالية يكون متواضعاً. إن مخاطر هذا الدين تكون متوسطة (Average Risk).	مقبول (Satisfactory)
قد تتأثر قدرة العميل على الإيفاء بشكل أكبر بتطورات سلبية مهمة على الأوضاع الاقتصادية أو في وضع القطاع المعني. إن هامش الحماية المتوفر للمصرف/المؤسسة المالية يكون ضعيفاً لكن مخاطر هذا الدين لا تزال مقبولة (Acceptable Risk).	ملائم (Adequate)
نوعية الدين ضعيفة. قدرة المدين قد تتأثر سلباً على المدى القصير بفعل تطورات سلبية مهمة في الأوضاع الاقتصادية أو في وضع القطاع المعني. تكون مخاطر هذا الدين على حد فاصل (Borderline Risk).	هامشي (أو حدّي) (Marginal)
نوعية الدين ضعيفة. المدين معرض بشكل كبير إلى التوقف عن الدفع ومخاطر الدين مرتفعة (High Risk). إن تطورات سلبية في الأوضاع الاقتصادية أو في وضع القطاع المعني حتى لو كانت غير مهمة قد تؤدي إلى تعثر فعلي.	معرض (Vulnerable)
قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية هي غير كافية حالياً.	دون عادي (Substandard)
احتمال عدم تحصيل كامل الدين (حتى بعد تصفية الضمانات، إن وجدت).	مشكوك بتحصيله (Doubtful)
لا يوجد أي فرصة لتحصيل الدين.	رديء (Loss)

ملحق رقم ٤:

المواءمة بين نظام التصنيف المعتمد لأغراض رقابية والنظام الخاص بالمصرف/المؤسسة المالية

نظام التصنيف الخاص بالمؤسسة (كما هو وارد في الملحق رقم ٣)		نظام التصنيف لأغراض رقابية (كما هو وارد في الملحق رقم ٢)
١	ممتاز (Excellent)	عادي
٢	قوي (Strong)	
٣	جيد (Good)	للمتابعة
٤	مقبول (Satisfactory)	
٥	ملائم (Adequate)	
٦	هامشي (أو حدّي) (Marginal)	للمتابعة والتسوية
٧	معرض (Vulnerable)	
٨	دون عادي (Substandard)	دون عادي
٩	مشكوك بتحصيله (Doubtful)	مشكوك بتحصيله
١٠	رديء (Loss)	رديء